تعزيز العناقيد الصناعية للقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– دراسة حالة عنقود سيالكوت في باكستان -

أ. سمية لوكريز*

الملخص: رغم ما تتمتع به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خصائص للمساهمة في التنمية الاقتصادية، إلا أنها تواجه العديد من المشاكل بسبب تفككها وعدم ارتباطها في هياكل متكاملة مما يؤدي إلى تشتت طاقتها الإنتاجية وحتى فشلها، ومن هنا برزت إستراتيجية العناقيد الصناعية كطريقة توفر لها النمو المستدام واكتساب مستويات من الكفاءة والقدرة التنافسية. والتجربة العملية أثبتت أن وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحالفات وممارسة نشاطها في علاقات ترابط وتشابك، يوفر لها مميزات تنافسية جماعية ديناميكية تقوم على أساس الابتكار والتعلم.

الكلمات المفتاحية : العناقيد الصناعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، االقدرة التنافسية، التنمية الاقتصادية.

Résumé:

En dépit des caractéristiques propres aux petites et moyennes entreprises en matière de contribution au développement économiques, elles font cependant face à de nombreux problèmes et difficultés qui sont liés non seulement à leur petite taille, mais également à leur dislocation et au manque d'intégration dans des structures appropriées, ce qui conduit à une perte de capacité de production, et donc à leur échec. C'est ainsi qu'a émergé la notion de stratégie des clusters industriels comme un moyen d'accès à une croissance durable et à la réalisation de gains de productivité et de capacités concurrentielles. L'expérience pratique a montré que la structuration des petites et moyennes entreprises dans des alliances et des relations d'interdépendance produit un avantage concurrentiel et une dynamique collective fondée sur l'innovation et l'apprentissage.

Mots clés : clusters industriels, petites et moyennes entreprises, capacités concurrentielle, développement économique.

*1 /سمية لوكريز، أستاذ مساعد قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر.

المقدمة:

من بين السياسات التي اتبعتها الحكومات لدعم وضعها التنافسي في الأسواق الخارجية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن هذا النوع من المؤسسات مازالت تفتقر للعديد من مقومات التنافسية من إدارة واعية وعمالة ماهرة وآلات ومعدات متقدمة ونظم إنتاج وتسويق تتسم بالكفاءة، وفي ظل ازدياد المنافسة سواء على المستوى المحلي أو العالمي يصبح التغلب على هذه الصعوبات ضرورة ليس لهذه المنشآت فقط بل للاقتصاد الوطني بوجه عام. ورغم الجهود المبذولة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وهي متفرقة، كان لا بد من البحث عن تشكيل جديد لتحسين أدائها وهذا في صورة ما اصطلح عليه بالعناقيد الصناعية.

أهمية الموضوع: انطلاقا مما سبق، تظهر أهمية الموضوع، والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

-يعول على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة القادمة ، نتيجة قدرتها على التكيف مع الأزمات بسبب مرونتها وسهولة دخولها وخروجها من السوق، إلى جانب مساهمتها في امتصاص البطالة وتحسين مستويات المعيشة في المجتمعات المختلفة.

-تمتع العناقيد الصناعية بخاصيتي القرب والتجميع لمختلف الأعوان الاقتصاديين، وهذا يساهم في التقليل من التكاليف وسرعة انتشار المعطيات حول العرض والطلب كما وكيفا، ومنه رفع التنافسية وتجاوز سلبيات المنافسة.

الأهداف المرجوة: من أجل إبراز أهمية الموضوع، تم تسطير الأهداف التالية:

-إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في حال توفر البيئة الملاءمة، التي تعزز الخصائص الايجابية لهذه المؤسسات وترفع من مستواها من خلال إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجهها.

-التعرف على بيئة العنقود الصناعي، من خلال التركيز على آلياته وخصائصه التي تساهم بشكل فعال في تقريب الأعوان الاقتصاديين من بعضهم البعض ومنه الرفع من فرص الموائمة والاستجابة الفورية.

الإشكالية: ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال تحديد إشكالية البحث في السؤال التالي: كيف ترفع العناقيد الصناعية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضيات: وللإجابة على هذه الإشكالية ننطلق من الفرضية التالية: قد تتجاوز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات وترفع من تنافسيتها، في ظل وجودها داخل عنقود صناعي من خلال استفادتها من مزايا التجمع والقرب، سواء على المستوى العملية الإنتاجية وتوفير الموارد الحقيقية والمالية اللازمة، أو على مستوى تصريف المنتوجات وتسويقها.

وللإجابة على الإشكالية والتأكد من صحة الفرضية الأساسية المقترحة، تم إتباع خطة العمل التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة.

المحور الثاني: دور العناقيد الصناعية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: التجربة الباكستانية في دور العناقيد الصناعية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الأول:

الإطار النظري للدراسة. إن المكاسب المحتملة من إقامة العناقيد الصناعية والمتمثلة في تحقيق تنمية صناعية واقتصادية إقليمية، فضلا عن احتمالات تنامي الابتكار والنمو التكنولوجي أدى بالباحثين إلى الاهتمام بموضوع العناقيد الصناعية خاصة في الدول النامية كونها تدخل في إطار الاستراتيجيات التي تحفز التنمية الصناعية.

أولا: العناقيد الصناعية:

1-تعريف العناقيد الصناعية: هو تجمع جغرافي لمجموعة من المنشآت الصناعية والمؤسسات المساندة التي تعمل في نشاط معين تترابط وتتكامل فيما بينها في إنتاج مجموعة من منتجات أو خدمات هذا النشاط، وبحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية، مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج، وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات والمعلومات والخبرات والموارد البشرية[1].

وفي هذا الإطار عرفت منظمة "OCDE" العناقيد الصناعية" :بأنها شبكات من الإنتاج، تنشأ نتيجة الترابط المتين بين الشركات الصناعية(بما في ذلك الموردين)، و وكلاء إنتاج المعرفة(الجامعات، ومعاهد البحوث، والشركات الهندسية)، والهيئات الاستشارية(السماسرة،الاستشاري)والعملاء، حيث تتشابك هذه الهيئات في علاقات تعاون وعمل؛ ينتج عنها عنقود صناعي يمثل السلسلة الكاملة للقيمة المضافة[2].

2-تقنيات تمييز العناقيد الصناعية : والمتمثلة في التقنيات التالية :

أ.معامل التوطن: والذي يميز الصناعات التي تستخدم عدد عمال أكثر عن معدل العمالة على المستوى القومي، حيث من الناحية النظرية، استخدام عدد كبير من العمال يدل على كمية أكبر من العمل والإنتاج في صناعة ما عن الأقاليم الأخرى، فإذا كانت نسبة العمالة في هذا القطاع على المستوى القومي 0.1 و في الإقليم 0.3 فهذا يعني أن هذه الصناعة تتركز في هذا الإقليم.

ب.شبكات الأعمال: إن الروابط بين الممول والمنتج والمستهلك سلسلة يجب أن تكون مشدودة باستمرار، وأيضا العلاقة مع الجامعات والمؤسسات البحثية وأنشطة التنمية مساحات إضافية للتعاون. لذلك قامت العديد من الحكومات بإنشاء برامج لتسهيل عمل شبكات الأعمال ففي انجلترا وكندا تعد العناقيد والشبكات Clustering and networking سياسة عامة وهذا لإدراك مزايا الروابط البينية للشركات، وفي الولايات المتحدة الأمريكية قامت العديد من الولايات بتأسيس برامج Softwares لدعم وتطوير الشبكات.[3]

وعليه كلما كان معامل التوطن مرتفعا واحتوى الإقليم على شبكات أعمال تسهل التفاعل بين المنظمات القائمة يمكن الحكم بوجود عناقيد صناعية داخل الإقليم، ويمكن اختصار دورة حياة العنقود الصناعي في الشكل البياني التالي.

الشكل1: دورة حياة العنقود الصناعي

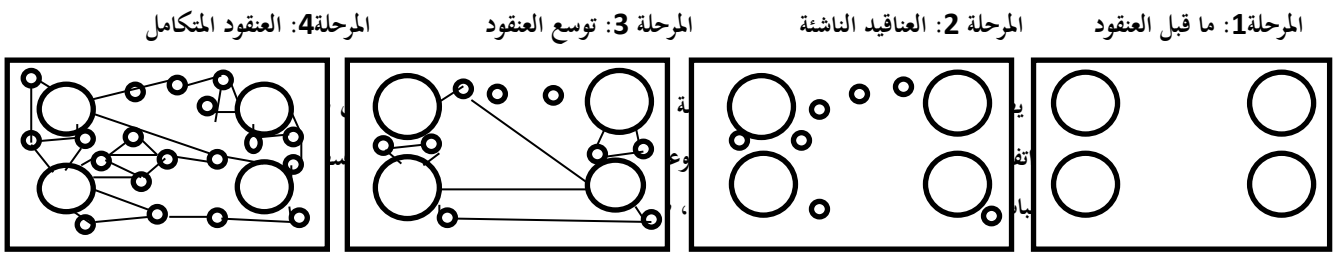

3–آلية عمل العناقيد الصناعية: من خلال دورة حياة العنقود الصناعي، فإنه يعتمد آلية محددة تكون قائمة على أربع مبادئ أساسية وهي:

ا. **التركز الجغرافي:**وهو أول مبدأ، حيث تجتمع الشركات في مكان ما نتيجة وجود ميزات ملموسة، مثل: الموارد الطبيعية، أو رغبة منها في تخفيض التكاليف والحصول على مزايا الحجم، أو لوجود متخصصين من موردين وماليين وتقنيين وعمالة ماهرة وتكنولوجيا أو رغبة في الحصول على منافع غير ملموسة مثل: المعلومات عن المنتجات الجديدة أو طرق الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة والأسواق، أو الاستفادة من رأس المال الاجتماعي الذي يسهل عملية الحصول على المعرفة وتبادل المعلومات وعمليات التعليم والتطوير وتوسيع العلاقات.

ب .**التخصص:** يبقى العنقود الفاعل في حاجة إلى شركات قوية في تخصصها وسباقة في طرح وتطوير منتجاته وبقدر ما تكون متمكنة من تخصصها بقدر ما يكون التجمع قادرا على النجاح، لكن هذا لا يعني الانغلاق بل ارتباطه بعناقيد أخرى قد يعمل على تطويره أكثر وربما يثمر بإيجاد منتجات وعناقيد جديدة متخصصة فيها.

ج .**الابتكار:** إن الشركة المبتكرة تعمل على تطوير منتجاتها دائما، أو ابتكار منتجات جديدة للتغلب على المنافسين والمقلدين وهذا ما يؤدي إلى زيادة الابتكارات وتحقيق تنافسية أكبر للعنقود.

د.**المنافسة:**إن التنافس هو الحافز الذي يدفع الشركات للبحث عن المزيد من الابتكارات واستعمال الجديد من التقنيات، وهذا ما يؤدي إلى إيجاد تخصصات ونشاطات جديدة، وينشط حركة البحث العلمي، كما أنه يسهم في رفع مستوى كفاءة القوى العاملة نتيجة زيادة الطلب عليها، وعلى برامجها التدريبية، أما لمحدودية المنافسة أثر سلبي على العنقود لأن ذلك يكلفه الكثير على المدى الطويل حيث يقل عدد المؤسسات المنضمة إليه والوظائف ومستوى التقدم التكنولوجي.

هـ .**التعاون:** هو مبدأ مكمل لسابقه وغير مناقض له، لأن نمو شركة ناجحة يحفز طلبها على منتجات الشركة الموردة لها، ومع تطور العنقود تتعزز علاقات التبادل وتتدفق المنفعة من الأمام إلى الخلف والعكس، كما أن الروابط التي يوجدها العنقود من خلال التحالفات والإنتاج المشترك وغيرهما يعود عليها بالنفع أكثر من عملها مستقلة من خلال مشاركتها في منتجات جديدة وخفض تكاليف الإنتاج أورفع الجودة أوالحصول على أسواق وعملاء جدد. [4]

4–العلاقات الصناعية داخل العنقود: إن اجتماع مبادئ آلية عمل العنقود يخلق علاقات عمل بين المؤسسات المكونة له والتي لا تخرج عن الأنواع التالية:

أ.التعاقد من الباطن: يقصد به قيام أحد الوحدات الإنتاجية بإنتاج المنتج النهائي أو بعض أجزائه لصالح وحدة أخرى وفق اتفاق معين، ويعد التعاقد من الباطن أحد أشكال التعامل بين المؤسسات المكونة للعنقود الصناعي والذي يأخذ الأشكال التالية:

–التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية: وهنا يقوم المنتج الأصلي للسلعة بالتعاقد مع أحد الوحدات لإنتاج هذه السلعة وفقا لمواصفات محددة مع استمرار المنتج الأصلي في إنتاج نفس السلعة، وسبب وجود هذا النوع هو تزايد الطلب والرغبة في تغطيته، لكن يعد هذا الشكل علاقة مؤقتة بين الطرفين أي(تكامل أفقي)

–التعاقد من الباطن نتيجة التخصص: وهنا يقوم المنتج الأصلي بتفويض المقاول الفرعي لإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة (تكامل رأسي).

–التعاقد من الباطن مع المورد: أين يقوم المقاول الفرعي بالسيطرة التامة على عملية التصميم والتطوير وطرق الإنتاج ويكتفي المنتج الأصلي بتصنيع أحد أجزاء المنتج النهائي.

ب.التزويد الخارجي: أين يقوم المنتج الأصلي بشراء السلع الوسيطة أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية بدل إنتاجها داخليا.

ج.التحالفات الإستراتيجية: وتمثل علاقات صناعية داخل العنقود وخارج مجال الإنتاج، خاصة في العناقيد المتطورة عالميا، وينتج هذا النوع من العلاقات بهدف توفير مزايا التشارك في الحصول على الخدمات الفنية، والتكنولوجية والمعلوماتية، ومنه توفير تكاليف القيام بهذه العمليات، إلا أن هذا النوع يستدعي وجود قاعدة تشريعية واضحة حتى تتم الاستفادة منه دون تحقيق تجاوزات.[5]

5.**مزايا العناقيد الصناعية:** يترتب عن قيام العناقيد الصناعية العديد من المزايا التي يمكن ذكرها فيما يلي:

– زيادة فرص التخصص مع تحقيق وفورات خارجية مثل: ظهور موردين متخصصين في مدخلات التصنيع.

– تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع المزايا التنافسية.

–تحسين فرص التصدير مما ينعكس على الاقتصاد ككل.

–المساهمة في تركيز الخبرات الفنية والتكنولوجية والحصول على مزايا الحجم الكبير.

–تطوير البنية الأساسية من الخدمات المالية والقانونية وغيرها من الخدمات المتخصصة.

–تخفيض معدلات البطالة وجذب الاستثمارات الأجنبية ورفع معدلات النمو الإجمالية. .

–تنمية المهارات الخاصة والمتعلقة بالمسائل الفنية، المالية والمحاسبية والتنوع الضمني بين الإبداع وتدفق المعلومة.

–ظهور شبكة من المؤسسات المحلية العامة والخاصة التي تعمم التنمية الاقتصادية المحلية وتشجع التعلم المتبادل والابتكار الجماعي ورفع القدرات الإنتاجية والتنافسية لأعضاء العنقود، ومنه القدرة على حل المشكلات بأساليب عاجلة من خلال التعلم التبادلي والتعاون في مجال الأبحاث الأساسية لارتفاع التكلفة[6].

تتحقق هذه المزايا وأخرى في وجود التركز الجغرافي، لأنه يمنح ميزة تنافسية للمؤسسة التي تملك مجموعة معقدة من الارتباطات مع العملاء، الموردين ومؤسسات أخرى، إلا أن رواد الاقتصاد الجغرافي يؤكدون أن التركز الجغرافي

من أهم الآثار السلبية للعنقود وهذا راجع لزيادة الازدحام والمنافسة سواء على مدخلات أو مخرجات الإنتاج كلما زاد العنقود نضجا، لذلك هم يرون أن العنقود يبقى محتفظا بمزاياه كلما كانت المؤسسات المنضمة جديدة ويبدأ في فقدانها كلما كبر وأصبح أقدم، ومنه ففكرة الموقع التي كانت تعد سر نجاح العنقود هي سبب فشله لأنه ستظهر بمرور الزمن عناقيد جديدة منافسة.[7]

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

شهدت السنوات الأخيرة اهتمام العديد من دول العالم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور فعال في التنمية الاقتصادية وتحفيز القطاع الخاص وامتصاص البطالة، إلا أن نشاطها يعترضه مشكلات تحد من قدرتها على ذلك خاصة فيما يتعلق بدعم ميزتها التنافسية ورفع كفاءتها.[8]

1.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : لقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها ومن أهم المعايير الشائعة، معيار العمال، ومعيار رأس المال. وهنا يمكن إدراج التعريفين التاليين:

أ– الجزائر: تبنى المشرع الجزائري التعريف الذي يمكن تمثيله في الجدول الموالي[9]:

الجدول 1: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري.

نوع المؤسسة / المعيار	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة
حجم العمالة	9–1	49–10	250–50
رقم الأعمال السنوي	أقل من مليون د ج	أقل من 400 مليون د ج	400 مليون دج 4 مليار د ج
الميزانية السنوية	أقل من 10 مليون دج	أقل من 100 مليون	200 مليون – 1 مليار
الاستقلالية	25% فما أكثر من رأس المال المؤسسة لا يكن مملوكا من طرف مؤسسة أو مؤسسات ليست صغيرة أو متوسطة.		

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، **القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17–02**، المواد 5، 6، 7، المؤرخ في 1/10/ 2017، ع2، ص6.

2. **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** والتي تتجلى في الأدوار التي تؤديها:

ا– **المساهمة في تكوين الناتج المحلي وتنويعه:** نتيجة اعتمادها كإستراتيجية إنتاج بديلة عن الاستيراد أو تصدير المنتوج الوحيد ومنه تأمين احتياجات السوق من السلع النهائية وحتى الوسيطة بالاعتماد على الخامات المحلية المتاحة[10].

ب–جذب المدخرات: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر جاذبية لصغار المدخرين والذين يميلون إلى إنشاء استثماراتهم الخاصة والإشراف عليها بأنفسهم[11]. وهنا يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على استغلال الموارد المحلية في استثمارات منتجة بدل تبديدها في أوجه الإنفاق الترفي.

ج– دعم الصادرات: ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دوراً مهماً في تنمية الصادرات ومنه تغطية ولو جزء من العجز التجاري من خلال العمل اليدوي الذي يلقى إقبالاً شديداً في أسواق الدول المتقدمة واعتمادها على المواد الخام المحلية والعمالة الكثيفة.[12]

د– **تشغيل البد العاملة:** تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعظيم فرص العمالة المنتجة من جهة وتكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة من جهة أخرى.وهذا بسبب اعتمادها على الكثافة العمالية مقابل قدر محدود من رأس المال، كما أن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوسع في مختلف المناطق يجعلها قادرة على استيعاب الفائض من العمالة خاصة خريجي الجامعات. وهكذا تصبح المكان الطبيعي للتدريب ما يلبث أفرادها أن يستلموا مهاماً أكبر في مؤسسات كبيرة[13] أويساهموا في تطويرها إلى مؤسسات كبيرة .

هـ– **تحقيق التنمية الاقليمية:** إن خاصية الانتشار الجغرافي التي تتميز بها، يجعلها تحقق تنمية إقليمية ومحلية ينتج عنها أكبر قدر من العدالة في توزيع الدخل والقوة الشرائية ومنه فهي تلعب دوراً تنموياً اجتماعياً من خلال تخفيف حدة الفقر في المناطق الأقل تقدماً، وامتصاص فائض العمالة الزراعية والحد من هجرة أهل الريف إلى المدينة، فهي تنشر الوعي الصناعي في الأقاليم المختلفة.[14]

و– **المساهمة في البحث العلمي والتطور التقني:** تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حقلاً واسعاً للإبداع والتجديد والابتكار، فعلى سبيل المثال براءات الاختراع في الولايات المتحدة التي أصدرها مكتب براءة الاختراعات لمدة عشرين عاماً يعود أكثر من ثلثها إلى الأفراد وأكثر من الربع إلى الشركات التجارية الصغيرة[15].

ز– **المساهمة في إدماج المرأة:**في العديد من الأشغال التي تتناسب مع طبيعتها كالعمل وتشجيعها على المبادرة في مشروعاتها الصغيرة الخاصة التي تقودها بنفسها، مما يزيد من مساهمتها في تكوين الدخل.[16]

ح– تحقيق البعد البيئي والتكنولوجي: إن بساطة تركيبها يجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات أمرا سهلا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، كما أنها تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مثل إدارة الوقت، والجودة العالية، والإبداع والابتكار، والكفاءة والفعالية. وهذا بسبب إمكانية التواصل بين الأعضاء وسهولة تداول المعلومات والأفكار.كما أنها تحافظ على الهوية المحلية من خلال تنشيط المؤسسات ذات الطابع المرتبط بالبيئة المحلية على رأسها الصناعات الحرفية والتقليدية التي تعكس الإرث الثقافي والهوية المحلية للدولة.[17]

ثالثا: مفهوم التنافسية:كلما ارتفع عدد العناقيد الصناعية المتطورة داخل الاقتصاد كلما ارتفعت تنافسيته بوجه عام، مما يؤدي إلى تطور المزايا التنافسية للدول في تلك الصناعات– العلاقات الصناعية– داخل العناقيد المنشأة.كما أن مفهوم العنقود يرتبط بمبدأ التنافسية من حيث اعتبار الصناعة كعنقود وهذا من شأنه أن يحدد مدى تنافسيتها من خلال تحديد أماكن الضعف والخلل وأماكن القوة والفرص فيها وما يحيط بها من نشاطات داعمة لها ومرتبطة بها، سواء من خلال التكامل الأمامي أو الخلفي.

1.تعريف التنافسية: لقد اهتم الكتاب والاقتصاديون وكذا المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط، ومن أهم التعاريف المتداولة ما جاء به معهد التنافسية الدولية: على أنها قدرة البلد على:

– أن ينتج أكثر وأكفأ نسبيا، ويقصد بالكفاءة، تكلفة أقل من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم، وارتفاع الجودة وفقا لأفضل معلومات السوق وتقنيات الإنتاج ، والملاءمة، وهي الصلة مع الحاجات العالمية وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم التوريد بالاستناد إلى معلومات حديثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة.

–أن يبيع أكثر من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجي والمحلي، وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذي نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية.

–أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات من مزايا تنافسية والتي تضاف إلى المزايا النسبية.[18]

2.مفهوم القدرة التنافسية والعوامل المحددة لها: أما القدرة التنافسية فهي محصلة عوامل متداخلة فيما بينها متباينة الأنماط والتأثيرات، لكن يمكن إيجازها فيما يلي:

–تكاليف الإنتاج: هي المحدد الرئيسي للأسعار النهائية وترتبط بالمقدرة التنافسية ارتباطا عكسيا.

–الجودة والنوعية: تزيد تنافسية السلعة أو الخدمة من خلال رفع مستوى جودتها عن طريق مدخلات إنتاج نوعية ومهارات تستوعب التكنولوجيا الحديثة إلى جانب نظام كفء للتسليم، التسويق، التوزيع وتوفير خدمات ما بعد البيع.

–دور الحكومة: والذي يكون إما داعما أو مثبطا للقدرة التنافسية وذلك من خلال توفير بنية تحتية مساندة، سياسات اقتصادية وإجراءات إدارية معززة ، وضوح وشفافية للتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية لمختلف القطاعات الاقتصادية[19].

المحور الثاني: دور العناقيد الصناعية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن معرفة مدى تأثر تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة محدداتها داخل العناقيد الصناعية وأهم المزايا التي تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل العنقود.

أولا– محددات التنافسية: تعتبر طريقة بورتر –والتي تشبه إستراتيجية العناقيد الصناعية–، أن القدرة التنافسية للشركة مرتبطة بأداء غيرها، وترتبط العوامل الأخرى جميعا ضمن سلسلة القيمة المضافة بعلاقات خلفية مع الزبائن والموقع المحيط .[20]وتتمثل طريقة بورتر في منهجية دعاها: الجوهرة أو الماسة الوطنية The Porter Diamand لتطوير حزمة من التوجيهات والإجراءات التنافسية التي يجب على الدول إتباعها في إطار دعمها للتنافسية، والفكرة الأساسية في هذه المنهجية هو تحليل اقتصاد الدولة قطاعا، قطاعا من خلال تحليل العناصر

التالية: أوضاع عوامل الإنتاج، وأوضاع الطلب،والصناعات الداعمة والمكملة، وهيكلية السوق، والدور الحكومي والصدفة التي توفر العناصر الإنتاجية بكافة أشكالها وأنواعها عن طريق الصدفة وعدم التخطيط المسبق لها يمكن أن يكون الأساس في وجود قدرة تنافسية لصناعة أو قطاع ما في دولة ما.[21]وعليه يمكن القول أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة كبيرة في تعزيز تنافسيتها في حال ما إذا تم جمعها في عنقود صناعي تتفاعل فيه أوضاع العرض وأوضاع الطلب إلى جانب وجود صناعات أساسية داعمة أو مكملة لها رأسيا وأفقيا في ظل سوق تمتع بمنافسة تولد الشعور بالخطر مما يؤدي بها للابتكار والتطوير المستمر مع دفعة محفزة من طرف الحكومة على جميع المستويات: العرض، الطلب، السوق المحلي والخارجي، البنية التحتية والإطار التشريعي المشجع، إلى جانب عامل الصدفة الذي يجب أن يكون في صالح منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [مثل: اعتماد مواد طاقوية جديدة وغير نافذة، دخول أنظمة تدريب وعمل جديدة] والذي يمكن أن يكون الأساس في وجود قدرة تنافسية لهذا النوع من المؤسسات.

ثانيا: آليات دعم العناقيد الصناعية لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يترتب على دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عناقيد صناعية رفع تنافسيتها ويكون ذلك من خلال آليات يعتمدها العنقود الصناعي سواء على مستوى أوضاع العرض (المنتجين) أو أوضاع الطلب (المستهلكين)

1.آليات الدعم على مستوى العرض: يساهم العنقود في دعم المنشآت الداخلة من خلال:

–زيادة الإنتاجية: إن الهدف الرئيسي لمباشرة المؤسسة لأي عملية إنتاجية هو تحقيق أعلى معدلات إنتاجية، ودخولها للعنقود يحقق لها عدة عوامل تساهم في ذلك، ومن أهم هذه العوامل:

–سهولة الحصول على المدخلات الإنتاجية : إن التقارب الجغرافي للمنتجين والموردين في المدخلات الأساسية يؤدي إلى سهولة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على متطلباتها وبأقل التكاليف، متفادية الاستيراد والتأخيرات، وبالتالي زيادة السمعة الحسنة للموردين المحليين، كما أن التقارب يساهم في تحسين الاتصالات ومنه تمكين الموردين من تقديم الخدمات المساعدة والداعمة لمدخلاتهم (خدمات التركيب والتشغيل مثلا). الأمر الذي يخفض مخاطر عيوب الصناعة، وعلى الجانب الآخر فإن الموردين الموجودين في العنقود يساهمون في إنشاء علاقات غير رسمية بينهم وبين المنشآت الداخلة مما يسهم في تنفيذ الصفقات دون تعقيدات أو صعوبة في التفاوض والتحكم والإدارة على عكس التعامل مع موردين خارج العنقود.

–انخفاض تكاليف الصفقات:يسهم التقارب الجغرافي في العنقود إلى انخفاض تكاليف التكاليف المتعلقة بتنفيذ المشروع ولا تدخل ضمن تكاليف الإنتاج مثل: جمع المعلومات، والتفاوض، والرقابة والإشراف. وكلما انخفضت هذه تكاليف عن المتعلقة الإنتاج تزداد فرص المنشأة في التأثير على السوق من خلال زيادة وتوسيع نشاطاتها، ومنه توجيه طاقاتها إلى خطوط إنتاج أكثر أهمية.

–انخفاض تكاليف النقل(الميزة الرئيسية): إن ذلك يؤدي إلى خلق ميزة لوجستية، وتشير هذه الميزة إلى درجة ضبط وإدارة وتدفق المواد الخام، وعمليات الإنتاج والتوزيع، والنقل إلى أسواق الاستهلاك في أسرع وقت ممكن

وبأقل تكلفة، ومنه جودة عالية في الإنتاج، فضلا عن زيادة الإنتاجية والكفاءة لكل عنصر من عناصر الإنتاج، غير أن ذلك يحتاج بنية أساسية جيدة للإقليم الذي يعمل به العنقود.

–انخفاض تكلفة المخزون: نتيجة علاقات التكامل الخلفي التي تظهر في العلاقات العنقودية من خلال إنتاج منشأة بعض المواد التي تحتاج إليها منشآت أخرى كمدخلات في العمليات الإنتاجية، فإن سرعة تداول المدخلات الوسيطية والسلع نصف المصنعة والنهائية تزيد، مما يخفض الكميات المخزنة ومنه التكاليف والمخاطر المتوقعة.

–زيادة الحصة السوقية: تمثل العناقيد أسواقا مختلفة متمركزة في مكان واحد، وبالتالي تمكن الموردين من الحصول على أسعار مرضية وتحقيق الكفاءة المطلوبة في التسويق وخدمات ما بعد البيع، وهذا على عكس التعامل مع الأسواق المنفصلة التي تؤدي إلى رفع التكاليف، كما أن العنقود يساهم في شمولية المعرفة بالسوق، فكل منشأة تعرف جزءا عن السوق وتقوم بنشر تلك المعلومات بين المنشآت المكونة للعنقود.

–زيادة القدرة الابتكارية: يسهم العنقود الصناعي في تنمية وتحفيز الطاقات الابتكارية والتي تمكن المنشآت من الحصول على المدخلات الجديدة، والمنتجات المتنوعة، والتي تتلاءم مع أذواق المستهلكين، كما أن تلك الطاقة الابتكارية تساهم في انخفاض تكاليف التجريب وذلك بسبب توفر معلومات تكنولوجية جديدة داخل العنقود تمكن المشروعات من التعرف على الفرص السوقية المتاحة للاستثمار في منتجات جديدة و خدمات جديدة أو تطوير مراحل التصنيع، بما يسهم في انخفاض التكاليف والمخاطر التي تتحملها المنشآت الداخلة للعنقود خاصة لما تكون العناقيد الصناعية قد وصلت مرحلة قيادة الابتكار، هذه المرحلة التي تحقق زيادة في الابتكارات وأفضلية للصناعة ككل والتي تؤدي بدورها إلى زيادة القدرة التنافسية.

2.آليات الدعم على مستوى الطلب: إن تفضيلات المستهلكين تلعب دورا كبيرا في أنواع المنتجات التي يقوم بإنتاجها العنقود، لذا يعتبر المستهلكون مصدرا هاما لتدفق الأفكار والابتكارات للمنشآت الداخلة في العنقود، لذلك تحرص المنشآت المكونة للعنقود على وجود مركز لخدمة المستهلكين يعمل على تلقي مقترحاتهم وشكواهم.

وعلى الجانب الآخر نجد العلاقات التكاملية والتقارب الجغرافي لمنشآت العنقود يؤدي إلى انخفاض تكاليف التسوق، وبالتالي يجعل الشراء من العناقيد أكثر جاذبية هذا لوجود عدد كبير من البائعين في مكان واحد، بالإضافة إلى ذلك انخفاض تكاليف الإنتاج والصفقات والنقل، –كما تم الذكر سابقا– وهذا يخفض السعر النهائي ومنه يحصل المستهلك على منتج عالي الجودة وبأسعار مقبولة، أي ارتفاع القدرة التنافسية للمنشآت المنتجة[22].

وعليه تكمن خصوصية العناقيد الصناعية في إيجاد موردين محليين لمدخلات إنتاج بتكلفة أقل نسبيا من استيرادها، فيؤثر ذلك إيجابا على جودة وتكلفة المنتوج النهائي ويلقى الطلب المحلي والعالمي اللائق به، وهذا ما يرفع من تنافسية الصناعة على المستويين المحلي والدولي، وكلما اتجهت الصناعات الداعمة والمرتبطة في إنتاج أجزاء محددة ومتخصصة، كلما كان لها دور أكبر في دعم الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالميا. وبهذا يرتبط العنقود مباشرة برفع القدرة التنافسية لكل من المؤسسة، القطاع والاقتصاد القومي ككل.

المحور الثالث: دعم العناقيد الصناعية في باكستان لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعد التجربة الباكستانية رائدة في العناقيد الصناعية، إذ يتمركز في كل إقليم عنقود صناعي يضم عددا هائلا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويلعب دورا هاما في العملية الاقتصادية الباكستانية.

أولا–الأهمية الاقتصادية للعنقود الصناعي سيالكوت في باكستان:

1–التعريف بعنقود سيالكوت يعد إقليم Sialkot ثالث أوسع عنقود صناعي بعد كل من lahore و Faisalabad .بعد Karachi تعد Sialkot ثاني أكبر مصدر للعملة الصعبة وذلك عن طريق صادراتها وتحويلات اليد العاملة في الخارج، إذ يصل نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي 3 دولار /اليوم،كل سكانها يتقنون القراءة والكتابة، (73% في المدينة و54% في الريف)، 95 % من السكان يملكون الكهرباء، و96% منهم مزودون بالماء الشروب، كما أن إقليم Sialkot جاذب لليد العاملة من المدن الأخرى.

تعود هذه الأرقام التفاؤلية لاحتواء Sialkot على أكبر العناقيد الصناعية المتخصصة في العديد من الأنشطة الإنتاجية على رأسها: الصناعة الرياضية، صناعة المعدات الجراحية، المدابغ الجلدية، الملابس، الآلات الموسيقية، وكل هذه السلع موجهة للتصدير، ومنه فهي تحقق بلايين الدولارات كل سنة كعملة صعبة[23].

ويعتبر عنقود **سيالكوت** لإنتاج الأدوات الجراحية واحدا من أهم العناقيد الصناعية، وينتج هذا العنقود الأدوات الجراحية المتخصصة من حديد الدرجة الأولى العالي المقاوم للصدأ. ويتكون العنقود من مؤسسات أغلبها صغيرة ومتوسطة ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي.

الجدول 2: الفاعلين الأساسيين في عنقود سيالكوت للأدوات الجراحية

حجم المؤسسات	عدد المؤسسات	عدد العمال	المداخيل(روبية باكستانية)
كبيرة	30	400–250	100–60 مليون
متوسطة	50	250–100	60–10 مليون
صغيرة	150	50–.30	10–1 مليون
متعاقدين	2000	20–5	1.5–1 مليون
موردين	1000–800	/	/

Source: Theresa Thompson Chaudhry, **" Contracting and Efficiency in the Surgical Goods Cluster of Sialkot, Pakistan",** South Asia Economic Journal,VOL 12, N **:**1, SAGE Publications,London**,** 2011, p94.

2– مؤشرات مختارة لعنقود سيالكوت: تعبر هذه المؤشرات عن وضعية هذه الصناعة، وهي كالتالي:

- قدرت الاستثمارات في صناعة سيالكوت بـ 20 مليار روبية باكستانية.
- بلغت حصة سيالكوت في الأسواق العالمية للأدوات الجراحية أكثر من 30 مليار دولار في 2010.
- يقدر العدد الإجمالي لعدد العمال في هذا القطاع ب 500000 عاملا في مؤسسات مدينة سيالكوت

- تنتج مؤسسات العنقود حوالي 10000 نوعا مختلفا من الأدوات الجراحية غير القابلة لإعادة الاستخدام، والقابلة لإعادة الاستخدام، من بينها 2000 نوعا قابلا لإعادة الاستخدام من الأدوات الفولاذية المقاومة للصدأ، حيث تستخدم في كل فروع الطب، والجراحة ، وطب الأسنان والأعمال البيطرية، وتتمثل في أدوات جراحية متخصصة منها(المقص، المبضع الجراحي، والآلات الدقيقة)المصنوعة من حديد الدرجة الأولى الأكثر مقاومة للصدأ. كذلك نشير أنه يتم تصنيع 119 مليون آلة سنويا(أدوات الليزر وأجهزة الخياطة).أما عن العناصر الأساسية الموجهة للتصدير في هذه المجال فتمثل الأدوات غير القابلة لإعادة الاستعمال نسبة 80% من إجمالي الصادرات، أما الأدوات القابلة لإعادة الاستعمال فتمثل 19%، وتقتصر الآلات المتطورة مثل الآلات الجراحية الكهربائية وأدوات الليزر على نسبة 1% فقط. ولقد قدرت حصة هذا العنقود ب % 49 من الصادرات العالمية، والتي بلغت 225 مليون دولار في عام2010 و260 مليون دولار في عام 2011. مما يجعله ثاني أكبر مصدّر بعد ألمانيا للمنتجات الطبية والجراحية[24]. ويوضح الجدول الموالي الدول العشر الأولى المستوردة لمنتجات عنقود سيالكوت.

الجدول 3: الدول العشر الأولى المستوردة لمنتجات عنقود سيالكوت.

الدولة	الولايات المتحدة الأمريكية	ألمانيا	انجلترا	فرنسا	البرازيل	إيطاليا	اليابان	استراليا	الامارات المتحدة العربية	المكسيك
قيمة الصادرات مليون دولار	57	34	24	11	8	7	6	5	5	4

المصدر: سعاد قوني، **التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة لبعض تجارب الدول النامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص 179.

ثانيا.**دور عنقود سيالكوت للأدوات الجراحية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** إلى جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يوجد مجموعة من المؤسسات الداعمة ومساعدة، أهمها مركز تنمية الصناعات المعدنية وتوفير الخدمات الفنية للمشروعات[25]MIDC، مؤسسة الأدوات الصناعية والجراحية [26]SIMA. ولقد استطاعت المشروعات الداخلة في العنقود الاستفادة من مزايا الكفاءة التجمعية مما أدى إلى رفع قدرتها التنافسية، بسياسة لم تكن وليدة الصدفة أو حديثة العهد ، بل منذ نشأة العنقود، ولقد تعرض للعديد من الأزمات استطاع الخروج من خلالها بأساليب دعم ناجحة يمكن الاعتماد عليها. ففي أفريل 1995 وبعد مرور 11 شهرا على قرار (FDA) بإصدار معايير الجودة طلبت مؤسسة توفير الواردات (SIMA) الحكومة الباكستانية تقديم مساعدات لمشروعات العنقود مقابل مطالبة الحكومة مؤسسة (SIMA) بضرورة عقد اتفاقيات مع مستشاري الجودة في الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة مدى إمكانية توفير التدريب الفني اللازم للمنتجين

لتسهيل الحصول على شهادة (GMP). وبذلك وفي سنة 1997 حصل 75 منتج على شهادة GMP بعد حصولهم على التدريب اللازم، وبعد 10 أشهر (نوفمبر 1997) وصل عدد الحاصلين عليها 133 مشروع، وفي عام 2005 وصل عدد المشاريع في العنقود والحاصلة على الشهادة إلى 200 مشروع [27]ولدراسة دور العنقود آنذاك، في رفع تنافسية المؤسسات المنتمية إليه يمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية[28]:

1–حدوث تغيرات في الروابط الأفقية : أي حدثت تغيرات في العلاقة بين المشروعات ببعضها البعض، كما تغيرت علاقتها بمؤسسة توفير واردات العنقود (SIMA) حيث أشارت دراسة إحصائية على عينة من 60 مشروع من مشروعات عنقود **سيالكوت** أن هناك زيادة في درجة تبادل المعلومات بين مشروعات العنقود نتيجة التقارب ومنه زيادة التعاون وتبادل المعلومات خاصة فيما يتعلق بالدور والجهود التي تقوم بها مؤسسة SIMA وقد استفاد عدد كبير من مشروعات العنقود من خدمات مؤسسة SIMA التي طالبت الحكومة بتمويل وتدعيم الاستشارات الأجنبية لمساعدة المشروعات وتأهيلهم للحصول على شهادة الجودة ووافقت الحكومة الباكستانية على تقديم مساعدة قدرها 1.6 مليار دولار كما طالبت بأن يصل الحد الأدنى لإقراض مشروعات العنقود قروضا ميسرة إلى 2.5 مليون دولار.

ولقد أثبتت الدراسة الميدانية، حدوث زيادة في العلاقات الأفقية بين المشروعات في العنقود من جهة ومؤسسة SIMA من جهة أخرى والدليل على ذلك أن 61.6 % من المشروعات المعنية استخدموا خدمات المؤسسة بصورة أكبر مما كانت عليه قبل دخولهم العنقود ويرجع ذلك لسرعة استجابة المؤسسة لمواجهة أي خطر يواجه نشاطها في العنقود على عكس تباعدها وتفرقها .

ونتيجة للتعاون الأفقي (الأداء المشترك) بين المؤسسات وبين المؤسسات الداعمة استطاعت المشروعات الصغيرة داخل العنقود الحصول على شهادة الجودة GMP والاستمرار في الإنتاج والتصدير.

2 –حدوث تغيرات في الروابط الرأسية: ويقصد بالروابط الرأسية وجود ارتباطات وتعاون بين الموردين المحليين والمقاولين من الباطن والمشروعات والمشترين الأجانب، حيث وصلت نسبة المشروعات المستخدمة للتعاقدات من الباطن نسبة 75% وبين المشروعات والمشترين الأجانب 85% ويمكن تحليل الروابط الرأسية إلى: روابط خلفية والتي تكون بين المشروع و الموردين للمواد الخام من ناحية وبين المشروع والمقاولين من الباطن من ناحية أخرى، وروابط أمامية بين المنتجين والمشترين سواء أجانب أو محليين ويمكن تحليل التغيرات التي حدثت على هذا النوع من الروابط بعد تكوين العنقود الصناعي كما يلي:

أ–الروابط الخلفية :يستعرض الجدول الموالي التحسن في مستوى التعاون بين المشروعات والموردين، حيث يلاحظ زيادة درجة تبادل المعلومات والخبرة بينهما، فمع مستويات الجودة المطلوبة لابد من توفر الجودة في مدخلات الإنتاج، هذا يستوجب زيادة درجة الاتصال وتبادل المعلومات بين الموردين والمنتجين.

الجدول4 : التحسن في مستوى التعاون بين المشروعات و الموردين في عنقود سيالكوت

أوجه التعاون	المشروعات الصغرى العدد 21	المشروعات المتوسطة العدد 22	المشروعات الكبرى العدد 17	المجموع العدد 60
زيادة تبادل الخبرة والمعلومات%	61.9	50	53	55
زيادة في التعاون لتحسين الجودة%	23.8	31.8	35.3	30

المصدر: مصطفي محمود محمد عبد العال عبد السلام، "**دور العناصر الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة، المؤتمر السنوي العلمي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**، كلية الاقتصاد والعلوم الادخارية ،جامعة الزيتونة، 2002 ، ص25.

أما الروابط مع المقاولين من الباطن فمن شروط تحقيق المشروعات المنتجة للأدوات الجراحية مستوى الجودة المطلوبة توثيق كل من (Batch .Lot) في كل مرحلة من مراحل الإنتاج ويعرف BATCH بأن الكمية المنتجة في عملية واحدة يجب أن تحمل كروت (Cartes) توثيق خاصة بها، أما الإنتاج بالقطعة هو LOT فهو يحتاج أيضا إلى نفس الكروت .أما في حالة إسناد العملية لمقاولين من الباطن فيكون التوثيق مسؤولية هؤلاء المقاولين الذين غالبا ما كانوا أميين، علاوة على أنهم يعانون من نقص في التدريبات الإدارية، وعليه تم خفض حجم التعاقدات من الباطن، أما البعض الآخر فلجأ لتعيين مشرفين للتأكد من عملية التوثيق، ويرجع هذا الحرص لتحقيق قدرة تنافسية وجودة ذات مستوى عالمي والجدول رقم (5) يوضح الانخفاض الذي حدث في حجم التعاقدات في الباطن.

الجدول5: انخفاض التعاقدات من الباطن بين المشروعات والموردين من الباطن في العمليات الأساسية

انخفاض في التعاقدات من الباطن بعد أزمات FDA[29]	المشروعات الصغرى العدد 21	المشروعات المتوسطة العدد 22	المشروعات الكبيرة العدد 17	المجموع العدد60
طرق المعادن %	4.8	9.1	11.8	8.3
الصقل%	4.8	13.6	17.7	11.7
البرد %	14.3	27.3	29.4	23.3
التلميع %	14.3	4.5	5.9	10
المعالجة الحرارية %	4.8	0	5.9	3.4

المصدر: محمد عبد العال عبد السلام، مرجع سابق، ص 26.

ب–الروابط الأمامية: كانت الروابط بين المشترين الأجانب والمنتجين المحليين قوية حتى أزمة 1994، ولقد أدى المشترون دورا هاما في مساعدة مشروعات العنقود لتحقيق القدرة التنافسية المطلوبة وتحقيق مستوى الجودة من

خلال شهادة GMP. وقد تمثلت هذه المساعدة في إرسال المهندسين الخبراء لتدريب العاملين في هذه المشروعات لمدة 3 أشهر للحصول على شهادة GMP. ومن ناحية أخرى فإن الاستثمارات الأمريكية التي حصلت عليها ساهمت بشكل جوهري في تحسين مستوى الجودة وحدث هذا التحسن في شكل تدفق المعلومات والخبرات ونظم الإنتاج و يوضح الجدول الموالي مظاهر التحسن في تعاون المشروعات مع المشترين الأجانب.

الجدول6 :مظاهر التحسن في تعاون المشروعات مع المشترين الأجانب

أوجه الروابط مع المشترين	المشروعات الصغيرة العدد21	المشروعات المتوسطة العدد22	المشروعات الكبيرة العدد17	المجموع العدد 60
زيادة في تبادل معلومات وخبرات %	47.6	63.6	76.5	61.7
زيادة التعاون لتحسين الجودة %	61.9	61.8	47.1	65
زيادة التعاون لتنظيم الانتاج %	4.8	18.2	29.4	16.6
زيادة التعاون في تنمية نظام اعتبارات الجودة %	–	9.1	–	3.4
زيادة التعاون في تنمية نظام اعتبارات الجودة %	30	27	31.3	29.3

المصدر: محمد عبد العال عبد السلام، مرجع سابق، ص 27.

من خلال الجداول السابقة يمكن القول أن نتيجة الروابط الرأسية والأفقية، وحدوث تغيرات في دور المؤسسات وصلت مبيعات العنقود في أواخر 1997 إلى 125 مليون دولار مقارنة بحوالي 109 عام 1994 وحصل 130 مشروع من أصل 300 مشروع في العنقود على شهادة GMP وحصل مشروعان على شهادة إيزو، وحقق العنقود في 1997 زيادة في مستوى التوظيف في أكثر من 50% من مشروعات العنقود، وحصل ثلثي مشروعات العنقود على شهادة GMP ، بينما بدأ 37% من العاملين عمليات التدريب للحصول على شهادة إيزو 9002. وهكذا تخطت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الصعوبات التي واجهت نشاطها من خلال انضمامها إلى العنقود ومن ثم دعمت قدرتها التنافسية في ظل الاقتصاد العالمي الجديد واستطاعت أن تحقق المراتب الأولى في التصدير إلى كل أنحاء العالم كما ورد سابقا.

3. **السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في باكستان** : لقد لعبت الحكومة الباكستانية دورا مهما للغاية في تطوير العناقيد الصناعية من خلال سياستها الفعالة التي تتميز بالتساهل والدعم من أجل تعزيز تنافسيتها وفق متطلباتها الحالية وهذا من خلال تخصيص مبلغ مالي معين في إطار تمويل النقاط التالية :

-إنشاء صندوق لترقية التكنولوجيا وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تطوير مواقع التجارة الالكترونية).

-تطوير البنية الأساسية وتنمية المهارات من خلال تبادل الخبرات مع الأجانب .

-وضع نظام تصدير محدد وسن الإعفاء الضريبي على الصادرات إلى جانب عقلنة التعريفة الجمركية وإعادة هيكلتها وإزالة العراقيل الإدارية والتنظيمية.[30]

4- السياسات اللازمة لدعم إستراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر: إن كافة الجهود و الإصلاحات التي تبذلها الجزائر تصب في جانب واحد، هو جانب العرض، في حين لم يلق جانب الطلب الكثير من الاهتمام ، فالكثير من البرامج تحث الشباب على الدخول في مشاريع وتوفر لهم الدعم المادي ولكنها لا تتدخل في تسويق منتجاتهم أو حمايتهم من المنافسة غير العادلة. ورغم أن الجزائر لم تتبنى إستراتيجية العناقيد الصناعية إلا أن الاقتصاد الجزائري يطرح الكثير من المجالات التي يمكن أن تمثل مجالا لتطوير عناقيد أو تجمعات صناعية، أهمها الصناعات البتروكيماوية وتصنيع مواد التغليف، وتصنيع مواد البناء، وصناعة الجلود، والصناعات الغذائية وتصنيع الأجهزة الكهرومنزلية[31].

وحتى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من مزايا التوطن في العنقود الصناعي مثلما حدث للمؤسسات الباكستانية بعد انتمائها إلى عنقود سيالكوت، فإن ذلك يتطلب من الحكومة القيام بدور فعال ومتطور، لأنه رغم أهمية السياسات الكلية لدعم التنافسية إلا أنها غير كافية، فهي تستطيع التأثير بفاعلية أكبر على المستوى الجزئي، لتضمن استفادة هذه المؤسسات من العناقيد الصناعية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:[32]

أ-المجموعة الأولى: والتي تتعلق بالبيئة التنظيمية والمناخ الذي تعمل فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتم الاعتماد في ذلك على عدد من العوامل، يكون للحكومة دوراً أساسياً في تشكيلها، وأهم هذه العوامل:

-السياسات والقوانين: والتي تعمل على خلق نوع من الثقة بين المتعاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية وهذا بدوره يتطلب وجود استقرار في التشريعات، وسياسات مصممة بعناية، وتتكيف مع كل مرحلة .ويشمل ذلك السياسات النقدية، والائتمانية، والضريبية والاستثمارية.

-**البرامج والنظم:** إن عملية تطبيق السياسات يجب أن يؤخذ أيضا بعين الاعتبار، وإلا بقيت السياسات حبرا على ورق حبيسة أدراج القوانين والتشريعات.

-**الإجراءات الإدارية:** ديناميكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفرض بساطة الإجراءات الإدارية المطلوبة لإنطلاق مؤسسة أو توسيعها.

-**التمويل:** يشكل التمويل حجر الأساس لقيام ونجاح واستمرار المؤسسات الموجودة، لذلك يجب تكييف النظام المالي والمصرفي مع متطلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد سياسات تراعي خصوصية هذه المؤسسات تضمن تطوير أساليب التمويل وتكييفها مع متطلبات هذا القطاع.

-إنشاء برامج إصلاح المناطق الصناعية وتطويرها: يوجد في الجزائر أكثر من 72 منطقة صناعية، تم إنشاء معظمها بقرار محلي (الولاية أو البلدية) دون تزويدها بجهاز تسيير، وتبقى نسبة كبيرة من المتعاملين المتواجدين في هذه المناطق لا يمتلكون سندات ملكية، كما تعاني هذه المناطق من ضعف التهيئة. ونظراً لأن المناطق الصناعية

تمثل البيئة الملائمة لقيام التجمعات الصناعية فعلى السلطات العمومية إعداد البرامج الكفيلة بإعادة تأهيلها وتشجيع المؤسسات على التوطن بها بدل الاعتماد على استراتيجيات أخرى غير مناسبة.

ب–المجموعة الثانية: تتعلق بمجموع السياسات العمومية التي تؤدي اقامة العناقيد الصناعية وتأهيلها للقيام بدورها، ففي بداية تَكَوُن العنقود فإن النمط السائد يكون العلاقات الرأسية بمعنى تعاون في شكل التزويد الخارجي بالمدخلات الوسيطة في سبيل إنتاج السلعة النهائية، وهنا يقع على الدولة مسؤولية المساعدة على نضج العنقود من خلال تصميم البرامج التي تشجع على إرساء نمط شبكي من خلال تشجيع التعاقد من الباطن وتبادل المعلومات وإنشاء مراكز التدريب المشتركة وشركات مشتركة جديدة من أجل تطوير نوعية التكنولوجيا التي تخدم العنقود، كما يقع على عاتق الدولة مسؤولية إقامة الروابط بين العنقود الصناعي ونظم التعليم و التدريب ومؤسسات البحث والجامعات.

الخاتمة:

ركزت الدراسة على أهمية العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة من خلال تخفيض التكاليف والأسعار واستغلال اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج والبحوث التسويق والتدريب وغيرها من العوامل الدافعة للميزة التنافسية، وعليه يمكن استخراج الدروس التالية:

-في سبيل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها التنافسية يجب عليها ربط نفسها في تجمعات صناعية تستفيد منها في بناء تحالفات إستراتيجية فاعلة تجعلها قادرة على مجابهة تيار المنافسة العالمية .

-تعد العناقيد الصناعية سبيل لدمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي من خلال دعم قدراتها التنافسية، وفي هذا المجال برهنت التجربة الباكستانية على تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنضمة إلى العنقود إثر الأزمة التي تعرضت لها.

وقصد الاستفادة يمكن اقتراح الحلول التالية:

-تجميع وصهر الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في المراكز الحضرية المختلفة من خلال تحقيق التكامل المؤسساتي بين إدارات ومجمعات هذه المراكز بحيث يسهل تقسيم الخدمات والوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة وهذا في إطار ما يصطلح عليه بالعناقيد الصناعية إلى جانب تبني إستراتيجية مناسبة تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التي تتبناها الحكومة إلى عمل فوري ومنتج، وتحسين الكفاءة التشغيلية من خلال الاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج بهدف الوصول إلى منتوج عالي الجودة وبتكلفة ممكنة، والاهتمام بعنصر البحث والتطوير.

-تأدية الدولة دورها بجدارة من خلال توفير بيئة أعمال ملائمة وتطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية داعمة لتنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية، وتهيئة مناخ الاستثمار، وسياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية وإصلاح التشريعات والمؤسسات وأساليب الممارسة الإدارية الراشدة وسياسة تحديث البنية الأساسية إضافة إلى تحديث الجهاز الإداري.

-استغلال التنوع الكبير في الخصائص المكانية لإنجاز أكبر قدر من المشروعات مع الحفاظ على البيئة والعمل على الارتقاء بها، خاصة وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بخاصية القدرة على الانتشار الجغرافي.

-توفير الإطار التشريعي الملائم والكفيل بتنظيم المعاملات التجارية وحقوق الملكية والعقود والقانون التجاري...لأنها تعد اللَبنة الأساسية في تذليل بعض الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الأرضية الصلبة التي تشيد عليها إستراتيجية العناقيد التي تعد إستراتيجية قائدة لتنمية وتنافسية الدول.

-توفير مؤسسات مختصة بنشر المعلومات وتساعد على بناء الثقة المتبادلة بينها، لأن هذه المؤسسات تعد جهازا فعالا يتحرك في اتجاه ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما بينها وبالتالي تسهيل عملية بناء التكتل بالشكل الذي يدعم آليات الربط والتحالف الفاعل، وهذا ما تم إيجاده في مؤسسة SIMA الباكستانية.

-تأسيس مراكز معرفية يمكنها جذب شراكات أجنبية بغية التوقيع على تحالفات إستراتيجية مع الشركات والجامعات المحلية، وتشجيع برامج البحث من أجل تقديم دفعة للابتكار والاختراع ومنه رفع الميزة التنافسية.

-تشجيع التعاقدات من الباطن مع وضع حصة ثابتة من المشتريات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-دعم برامج التوحيد القياسي وإصدار شهادات الالتزام بالمعايير الدولية حتى تصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات مصداقية وقبول في الأسواق المحلية والدولية كما هو الأمر في إيطاليا وباكستان.

-رسم سياسة اقتصادية واضحة بهدف تنظيم العلاقات بين مكوني العناقيد الصناعية مما يؤدي إلى حماية المصالح المتضاربة داخل العنقود.

الهوامش والمراجع:

[1] مركز المعلومات والدراسات، **دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية**، غرفة الشرقية، المملكة العربية السعودية، 2013، ص18.

[2] شوقي جباري وحمزة العوادي، **تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح و مخاطر الفشل، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، ع4، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2013، ص110-111.

[3] ممدوح مصطفى ،**استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر:دراسة حالة اقليم جنوب الصعيد**، رسالة دكتوراة منشورة، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، 2004 **http://cpa egypt.com/pdf/Mamdoh-Mostaf/PHD/007.pdf**

[4] شوقي جباري وزهية بوديار، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية قراءات في التجربة الايطالية، الملتقى الدولي الرابع حول للمنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، 10/9 نوفمبر 2010 ،ص ص 8 -9 .

[5] المرجع نفسه ، ص ص 10. 11.

[6] المرجع نفسه ، ص ص 7.6.

[7] Cristina Boari, **Industrial Clusters, Focal Firms and Economic Dynamism : A perspective From Italy**, The World Bank, Washington, 2001, p 2

[8] شهرة بقاش ، **آليات ترقية المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد**، مج 1، ع 10، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014،ص ص172-173.

[9] لقد تم تعديل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من رقم الاعمال والميزانية تماشيا مع الأوضاع والظروف الاقتصادية الراهنة.

[10] صالح صالحي،" **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، السجل العلمي لندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي: إشكاليات وآفاق التنمية**،القاهرة، جانفي2004، ص169.

[11] وفاء المبيريك وتركي الشمري، **تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها**، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت،2006، ص97.

[12] المرجع نفسه، ص ص97-98.

[13] رامي زيدان، **تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية: دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005،ص18.

[14] المبيريك و الشمري، مرجع سابق، ص ص98-99.

[15] زيدان، مرجع سابق، ص18

[16] رابح حميدة، **استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، مدرسة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 29 جوان 2011،ص34.

[17]محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة ولاية تبسة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، مدرسة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص ص 94-95.

[18] محمد الطيب دويس ، **التنافسية ومؤشرات قياسها** ، ص ص 6.4 http://www.khayma .com/../DOUIS-CHAPITR

[19]المرجع نفسه، ص 4.

[20] لؤي صادق الحاج مصطفى ، **القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق تطورها**، رسالة ماجستير في ادارة السياسات الاقتصادية،كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005، ص ص 24.25.

[21] المرجع نفسه، ص ص 26. 28.

[22] مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، **"دور العناصر الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة: خبرة دولية"، المؤتمر السنوي العلمي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**، كلية الاقتصاد والعلوم الادخارية ،جامعة الزيتونة، 2002 ، ص25.

[23] Directora of training and Reasearch, **Scope and Development of Industrial clusters in Pakistan**, Syndicate Research Report, Government of Pakistan, N=05, p37.

[24] سعاد قوني، **التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة لبعض تجارب الدول النامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص ص 177-178.

[25] Metal Industries Development Center

[26] The Surgical instrument Manufactories Associations .

[27] المرجع نفسه ، ص ص 20/ 22.

[28] المرجع نفسه ، ص ص 23. 28.

* أزمات FDA: تعود جذور هذه الازمات إلى سنة 1994 عندما قيدت منظمة الغذاء و الأدوية العالمية (FDA)لواردات الأدوات الجراحية من SIALKOT والتي اعتبرتها مصنوعة من معدن غير مطابقة لمواصفات ومقاييس الجودة العالمية وأصرت المنظمة على ضرورة حصول هذه الواردات على شهادات الجودة المحددة وهي شهادة GMP وهي احد مقاييس الكفاءة وهي قريبة الارتباط بمقاييس الجودة العالمية مثل إيزو 9000 وسلاسلها.

[30] Zhao Yulin, Ahmar Qasim Qasi, op-cit, p.213.

[31] محمد طرشي، **العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية**، العدد 13، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، جانفي 2015 ، ص 13.

[32] المرجع نفسه، ص 14.